الفصل الثامن

الأحكام الفقهية للتنجيم والمنجمين

تحريم التنجيم:

التنجيم صناعة محرمة بإجماع المسلمين، ومن ابتلي بشيء منها وجب عليه المبادرة بالتوبة منه[١].

وذكر بعض العلماء أن هذا التحريم كان في جميع الشرائع والملل السماوية[٢].

وفي الحديث عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه أن النبي ﷺ نهى عن النظر في النجوم[٣]. أيضا عن ابن مسعود أن الرسول الكريم قال: «إذا ذكرت النجوم فأمسكوا»[٤]. قال النووي: «معناه: أمسكوا عن الخوض في علم النجوم، والعمل به، وتصديق قائله»[٥]. والمقصود هنا هو التنجيم، أي علم التأثير[٦]، وهو يقابل الهيئة، وهي علم التسيير.

---

(١) فتاوى النووي، ص ٢٣٠، ٢٣٣، وهي المسماة بـ «المسائل المنثورة». الفتاوى، لابن تيمية، ٣٥/ ١٩٢، ١٩٧. المعيار، للونشريسي، ١٢/ ٣٦٦ ـ ٣٦٧.

(٢) المفهم، لأحمد القرطبي، ٥/ ٦٣٨. الفتاوى، لابن تيمية، ٣٥/ ١٩٢. شرح العقيدة الطحاوية، ٢/ ٧٦٢.

(٣) أخرجه الخطيب في القول في علم النجوم، ص ١٧٧. وذكر المحقق بالهامش قوما آخرين رووا الحديث، منهم: العقيلي في الضعفاء، وابن حبان في المجروحين، والطبراني في المعجم الأوسط، والبيهقي في شعب الإيمان.. وكلام المحقق معتمد لأنه من أهل الاختصاص.

(٤) في الجامع الصغير أن الحديث رواه الطبراني عن ابن مسعود وثوبان مولى النبي، ورواه أيضا ابن عدي في الكامل عن عمر. وهو حديث حسن، ١/ ٩٥. وحسنه أيضا الحافظ العراقي في: المغني عن حمل الأسفار، ١/ ٤١.

(٥) المسائل المنثورة، ص ٢٥٧.

(٦) السراج المنير، ١/ ١٢٩.

ونصوص العلماء في تحريم التنجيم كثيرة[١]، بخلاف علم الهيئة أو الفلك، فإنه علم صحيح.

جواز علم الهيئة:

قال الشيخ الخطابي: «علم النجوم المنهي عنه هو ما يدعيه أهل التنجيم من علم الكوائن والحوادث التي لم تقع وستقع في مستقبل الزمان... فأما علم النجوم الذي يدرك من طريق المشاهدة والحس، كالذي يعرف به الزوال ويعلم به جهة القبلة، فإنه غير داخل فيما نهي عنه. وذلك أن معرفة رصد الظل ليس شيئا بأكثر من أن الظل ما دام متناقصا فالشمس بعد صاعدة نحو وسط السماء من الأفق الشرقي، وإذا أخذ في الزيادة فالشمس هابطة من وسط السماء نحو الأفق الغربي. وهذا علم يصح دركه من جهة المشاهدة، إلا أن أهل هذه الصناعة قد دبروه بما اتخذوا له من الآلة التي يستغني الناظر فيها عن مراعاة مدته ومراصدته.

وأما ما يستدل به من جهة النجوم على جهة القبلة فإنما هي كواكب أرصدها أهل الخبرة بها من الأئمة الذين لا نشك في عنايتهم بأمر الدين ومعرفتهم بها وصدقهم فيما أخبروا به عنها، مثل أن يشاهدوها بحضرة الكعبة ويشاهدوها في حال الغيبة عنها، فكان إدراكهم: الدلالة عنها بالمعاينة، وإدراكنا لذلك بقبولنا لخبرهم إذ كانوا غير متهمين في دينهم ولا مقصرين في معرفتهم»[٢].

وهذه التفرقة بين التنجيم وعلم الفلك أساسية في الفقه الإسلامي، ويكاد يذكرها كل من تعرض لهذا الموضوع[٣]. وبها بدأ الخطيب البغدادي كتابه في

---

(١) انظر: القول في علم النجوم، ص ١٦٨. فتح المجيد، ٣٠٦. مجموع فتاوى ومقالات متنوعة، لابن باز، ٢/ ١٢٣. فضل علم السلف على الخلف، لابن رجب الحنبلي، ص ١٢ ـ ١٣. رسالة: تحذير المسلمين من تصديق الكهان والعرافين والمنجمين، لمحمد ابن عبد الباري الأهدل، ص ٧ ـ ٨.

(٢) معالم السنن، ٤/ ٢١٢ ـ ٢١٣، كتاب الطب.

(٣) ممن نقل نص الخطابي وأقره: الشيخ العزيزي، في: السراج المنير، ٣/ ٣٣٨. والشوكاني في: نيل الأوطار، ٧/ ٣٦٩ فما بعدها. والشيخ الطيب آبادي في كتابه: عون المعبود، ١٠/ ٤٠٠. وعبد الرحمان آل الشيخ في: فتح المجيد، ص ٣٠٦. ويوسف القرضاوي في: العقل والعلم في القرآن الكريم، ص ١٤٠ ـ ١٤١. وانظر في هذه التفرقة نصوصا أخرى في: فضل علم السلف، ص ١٢ ـ ١٣. إحياء علوم الدين، ١/ ٤١. فتوى في علم النجوم، للشيخ محمد البناني، ص ٤١٨. (والفتوى مخطوطة). مخطوط: حدائق الأزهار المهداة لسيد الأبرار في التحذير من تعاطي علم الكيمياء والكنوز والنار، للمدني جلون، ص ٣٨٩ إلى ٣٩٣.

النجوم، فقد نبه أولا على أن العلم بالكواكب ومنازلها وحركاتها، وبالأمطار والمواقيت.. ونحو ذلك، علم مباح، بل تعلمه فضيلة[١]. واحتج لذلك ببعض الآيات، وقد ذكرتها فيما سلف من هذا البحث، وكذا ببعض الأحاديث والآثار عن الصحابة والتابعين، ومنها ما رواه أبو هريرة عن النبي ﷺ أنه قال: «أحب عباد الله إلى الله رعاء الشمس والقمر، الذين يحببون عباد الله إلى الله، ويحببون الله إلى عباده»[٢].

ولذلك جوز كثير من التابعين النظر في النجوم على طريقة علم الفلك، ويروى هذا عنهم[٣]. كما يروى عن بعض الأئمة مثل أحمد وإسحاق بن راهويه[٤].

فهذا العلم علم صحيح لا ريب فيه، كما قال ابن تيمية[٥]. وقد تقدم أن اسمه في تراثنا العلمي هو علم الهيئة، وصفه ابن خلدون بأنه صناعة شريفة وعلم جليل[٦]. وقال ابن حزم: هو علم حسن صحيح رفيع يشرف به الناظر فيه على عظيم قدرة الله عز وجل...[٧].

بل يوجد في الفقه الإسلامي موضوع خلافي بين العلماء، وهو: هل يجوز العمل بالحساب الفلكي في بعض أنواع العبادة، كالصوم. ومن لم يجز هذا العمل لم يقل إن هذا الحساب باطل، بل قال إن في رؤية الهلال بالعين المجردة وانبناء مسألة بداية رمضان وانتهائه على هذه الرؤية.. معنى تعبديا ينبغي الحفاظ عليه وعلى صورته[٨]. لكن الجمهور قال: إذا ادعى أحد رؤية الهلال، وحكم علم

---

(١) القول في علم النجوم، ص ١٢٦.

(٢) راجع: القول في علم النجوم، ص ١٢٧ فما بعدها. والآيات مثل: ﴿وَٱلْقَمَرَ قَدَّرْنَٰهُ مَنَازِلَ﴾ و﴿ٱلشَّمْسُ وَٱلْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ﴾ ونحوها. أما الحديث فقد ذكر المحقق أنه من إخراج الحافظ عبد بن حميد في «المنتخب من المسند»، ٣/ ٢٠٤، وكذا البيهقي في السنن الكبرى، كتاب الصلاة، باب مراعاة أدلة المواقيت. ومعنى رعاء الشمس والقمر أنهم يلاحظونهما ليستنتجوا مواقيت العبادة.

(٣) راجع: القول في علم النجوم، ص ١٣١ إلى ١٣٣. فتح المجيد، ص ٣٠٧.

(٤) فتح المجيد، ص ٣٠٧.

(٥) الفتاوى، ٣٥/ ١٨١.

(٦) المقدمة، ص ٣٦٣.

(٧) الفصل في الملل والأهواء والنحل، ٥/ ١٤٨.

(٨) راجع: المقدمات الممهدات، لابن رشد الجد، ٣/ ٤١٥. مفاتيح الغيب، ٢٠/ ١٢، النحل ١٦. إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام، لابن دقيق الع ـ ـ يد، ٤/ ٢٠٦.

الفلك باستحالة الرؤية في الزمان والمكان المعينين.. رفضت دعواه، وحملت ـ إن كان المدعي ثقة ـ على التوهم[١].

أحكام النظر في النجوم، بحسب أنواعه:

وقد فصل الفقهاء هذا النظر في النجوم وأحكامه، وقالوا: ينظر في النجوم لمعرفة سمت القبلة وجهتها، ولمعرفة الزمان من الليل والنهار، ما مضى وما بقي، وللاهتداء بها في السير.

قال ابن رشد الجد: «النظر في أمر النجوم فيما يستدل به على معرفة سمت القبلة فيما بعد عنها من البلاد، ومعرفة أجزاء البلاد ومعرفة أجزاء الليل، وما مضى منها مما بقي، لافتراق أحكامها في العبادات المشروعة، والاهتداء بها في ظلمات البر والبحر بأن يميزها ويعرف مواضعها من الجنوب أو الشمال، ووقت طلوعها وغروبها، جائز، بل هو مستحب، لأن الله تعالى قد أعلم أنه خلقها لهذا. قال عز وجل ﴿وَعَلَٰمَٰتٍ وَبِٱلنَّجْمِ هُمْ يَهْتَدُونَ ﴿١٦﴾﴾... »[٢].

فالنظر الأول والثاني فرض عين، أو فرض كفاية، بحسب الأحوال. أما النظر في كيفية الاهتداء بالنجوم فجائز أو مستحب، على خلاف[٣]. ولبعض الفقهاء تقسيم آخر، لكنه يشبه تقسيم ابن رشد الجد[٤].

أما الأقسام الأخرى من علم الهيئة فقد كره بعض الفقهاء الاشتغال بها، لأنه لم يتبين لهم فائدة فيها، أو لأنها قد توهم التطلع على غيب الله تعالى، لا سيما بالنسبة للعوام[٥]. قال ابن رشد الجد: «وأما النظر من أمرها (أي النجوم) فيما زاد

---

(١) راجع التفاصيل في كتاب: قضايا فقهية معاصرة، لمحمد السنبهلي، ص ٨٨ إلى ٩٠.

(٢) المقدمات الممهدات، ٣/ ٤١٤. وقد تبع المالكية ابن رشد على هذا التقسيم، راجع شروح رسالة ابن أبي زيد القيرواني: شرح قاسم ابن ناجي، ٢/ ٤١٣. شرح أحمد النفراوي المسمى بالفواكه الدواني، ٢/ ٤٤٦.

(٣) كفاية الطالب الرباني، لعلي بن خلف المنوفي، شرح لرسالة ابن أبي زيد القيرواني، ٤/ ٤٤٠. الفواكه الدواني، شرح الرسالة، ٢/ ٤٤٦.

(٤) انظر: تقسيم الشيخ أحمد زروق في شرحه على الرسالة، ٢/ ٤١٣. وكذا رأي شهاب الدين القرافي في: الفروق، ٤/ ٢٥٨ ـ ٢٥٩، ٢٩٥.

(٥) مخطوط: فتوى في علم النجوم، لمحمد بن الحسن البناني، ص ٤١٧ ـ ٤١٨.

على ذلك مما يتوصل به إلى معرفة نقصان الشهور من كمالها دون رؤية أهلتها، فذلك مكروه لأنه من الاشتغال بما لا يعني»[١]. وقال ابن تيمية في هذا العلم: «هذا في الأصل علم صحيح لا ريب فيه.. لكن جمهور التدقيق منه كثير التعب، قليل الفائدة، كالعالم مثلا بمقادير الدقائق والثواني والثوالث في حركات السبعة المتحيرة»[٢].

وقال ابن رجب: «أما علم التسيير فإذا تعلم منه ما يحتاج إليه للاهتداء ومعرفة القبلة والطرق كان جائزا عند الجمهور، وما زاد عليه فلا حاجة إليه، وهو يشغل عما هو أهم منه»[٣].

لكننا اليوم نعرف الكثير عن علم الفلك وأهميته وفائدته للإنسانية، ولذلك ينبغي أن يكون حكمه مثل حكم ما تعلق منه بمعرفة القبلة والمواقيت والاهتداء.. فهو فرض كفاية على الأمة. فهذا ما يقال فيه: «تتغير الفتوى بتغير الزمان، أو هذا اختلاف ظرف وزمان لا اختلاف حجة وبرهان.

متى يكفر المنجم؟

ميز الفقهاء بين نوعين من أهل التنجيم:

١ ـ قال المازري: «من اعتقد اعتقاد كثير من الفلاسفة في كون الأفلاك فاعلة لما تحتها، وكل فلك يفعل فيما تحته حتى ينتهي الأمر إلينا، وسائر الحيوان والمعادن والنبات، ولا صنع للباري سبحانه وتعالى في ذلك، فإن ذلك مروق من الإسلام»[٤].

فمدار التكفير على اعتقاد أن النجوم مستقلة بالفعل والتأثير والاختراع، فهذا نوع من التأليه لها. وكذلك إذا انضم إلى هذا الاعتقاد دعاء الكواكب والاستعانة بها، فهذا شرك محض[٥].

---

(١) المقدمات الممهدات، ٣/ ٤١٤.

(٢) الفتاوى، ٣٥/ ١٨١.

(٣) فضل علم السلف على الخلف، لابن رجب، ص ١٣ ـ ١٤.

(٤) المعلم، ٣/ ١٠٥ ـ ١٠٦.

(٥) فتوى في علم النجوم، لمحمد البناني، ص ٤١٦ ـ ٤١٧، مخطوط. الفتاوى، لابن تيمية، ٣٥/ ١٧٧. مفتاح دار السعادة، ص ٤٨٥ ـ ٤٨٦. عمدة القاري، ١٥/ ١١٥، كتاب بدء الخلق.

وهذا مأخذ الفقيه الإصطخري في تكفير الصابئة[١].

قال ابن رشد الجد: «إذا كان المنجم يزعم أن النجوم واختلافها في الطلوع والغروب هي الفاعلة لذلك كله، وكان مستترا بذلك فحضرته البينة قتل بلا استتابة، لأنه كافر زنديق. وإن كان معلنا بذلك غير مستتر به يظهره ويحاج عليه استتيب، فإن تاب وإلا قتل كالمرتد سواء»[٢].

٢ ـ قال البناني ـ في النوع الثاني من الاستدلال بالنجوم ـ : «إن كان النظر فيها مع اعتقاد أن الفاعل للأشياء والمؤثر فيها هو الله سبحانه.. كسائر القرانات العادية.. فهذا صحيح لا كفر فيه»[٣]. فالمذموم من أمر «النجوم نسبة الأمر إلى الكواكب وأنها هي المؤثرة، وأما من نسب التأثير إلى خالقها وزعم أنه نصبها أعلاما وصيرها آثارا لما يحدثه فلا جناح عليه»[٤]. وقال الرازي: «لا نسلم أن النظر في علم النجوم والاستدلال بمقايستها حرام، لأن من اعتقد أن الله تعالى خص كل واحد من هذه الكواكب بقوة وبخاصية لأجلها يظهر منه أثر مخصوص، فهذا العلم على هذا الوجه ليس بباطل»[٥].

لكن ابن رشد الجد كره هذا أيضا، وقال يؤدب معتقد ذلك. وأحمل رأيه هذا على كون المنجم هنا يحاول استكشاف الغيب بطريق فاسد، أو قال ابن رشد ذلك سدا لذرائع الشرك[٦].

---

(١) الجامع لأحكام القرآن، ١/ ٢٩٥. وقارن بـ : الفرق بين الفرق، لعبد القاهر البغدادي ص ٢٧٥ ـ ٢٧٦. التحرير والتنوير، ١/ ٥٣٧، البقرة ٦٢.

(٢) المقدمات الممهدات، ٣/ ٤١٩.

(٣) مخطوط: فتوى في علم النجوم، ص ٤١٧. وهو أبو عبد الله محمد بن الحسن بن مسعود البناني المغربي، عالم مشارك في بعض العلوم. عرف بحاشيته على شرح عبد الباقي الزرقاني على مختصر خليل. وله شرح على السلم، وحاشية على شرح السنوسي، كلاهما في المنطق. توفي سنة ١١٩٤هـ. عن معجم المؤلفين، ٩/ ٢٢١

(٤) نقله العيني عن كتاب الأنواء المنسوب لأبي حنيفة في: عمدة القاري، ١٥/ ١١٥، كتاب بدء الخلق.

(٥) مفاتيح الغيب، ٢٦/ ١٤٨ ـ ١٤٩. وقارن بـ : عارضة الأحوذي، ٣/ ٤١. كتاب الجمعة، باب ٤٤.

(٦) راجع: المقدمات الممهدات، ٣/ ٤١٩ ـ ٤٢٠. وقارن بـ : الفروق، لشهاب الدين القرافي، ٤/ ٢٥٩. كفاية الطالب الرباني، شرح رسالة القيرواني، ٤/ ٤٤١. وانظر كذلك: إرشاد القاصد، ص ٨٠. كشف الظنون، ٢/ ١٩٣٠ ـ ١٩٣١.

أما من جوز أن تكون النجوم دلالات على حوادث الأرض بخلق الله تعالى.. فهذا لا جناح عليه كما تقدم عن البناني والعيني، لكن إن تجاوز هذا إلى استنباط الغيوب ـ على طريقة أهل التنجيم ـ فسق وارتكب ذنبا عظيما، وربما كفر.

ومما يتعلق بهذا الموضوع حديث النوء، وفيه أصبح من عبادي مؤمن وكافر. فأما من قال مطرنا بفضل الله فمؤمن، وأما من قال مطرنا بنوء كذا فكافر[١].

ونظرا لأهمية هذا الحديث وصحته وشهرته بين أهل العلم.. فإنني خصصته بكلام.

بيان موضع الخلاف:

لا خلاف بين العلماء في أن من اعتقد أن الكوكب هو المخترع للمطر والمدبر له والفاعل له... أنه يكفر بذلك ويخرج عن الملة، فهذا شرك بين[٢].

أما الاختلاف في الحديث فواقع من جهتين:

١ ـ قال الجمهور: إن لفظة «الكافر» في الحديث تشمل الكافر الحقيقي الذي تقدم وصفه وإجماع العلماء على حاله، وتشمل كافر النعمة، أي المسلم العاصي.

وقال غيرهم: المقصود في الحديث كافر النعمة خاصة.

٢ ـ يبقى إذن حكم الذي يعتقد أن الله سبحانه هو المنفرد بإيجاد المطر وتدبيره، فهذا موحد غير أنه يعتقد:

١- أن أوضاع الكواكب وما بينها من قرانات واتصالات هي أمارات على المطر.

٢- أو يعتقد أن لها مع ذلك أثرا، لا على سبيل الخلق والاستقلال، لكن على سبيل التسبيب الذي يكون في الأشياء الطبيعية.

وأبدأ ببحث الاختلاف الواقع في الحديث من الجهة الأولى:

١ ـ معنى الكفر في الحديث:

قال النووي: الذي ذهب إليه جماهير العلماء ـ ومنهم الشافعي ـ، وهو ظاهر

---

(١) تقدم هذا الحديث كاملا ومخرجا في الفصل الخامس.

(٢) انظر: المنهاج، شرح صحيح مسلم، للنووي، ٢/ ٥٣. المنتقى شرح الموطأ، للباجي، ١/ ٣٣٤.

الحديث، أن المقصود بالكفر هنا الكفر بالله السالب لأصل الإيمان المخرج من ملة الإسلام[١].

وقال القرطبي: ظاهر الحديث أنه الكفر الحقيقي، لأنه قابل به المؤمن الحقيقي، فيحمل على من اعتقد أن المطر من فعل الكواكب وخلقها، لا من فعل الله تعالى[٢].

ويعضد ذلك أن في رواية للإمام أحمد: يكون الناس مجدبين فينزل الله عليهم رزقا من السماء من رزقه فيصبحون مشركين، يقولون: مطرنا بنوء كذا[٣].

وقال غير الجمهور في أصل تأويل الحديث: المراد كفر نعمة الله تعالى، لاقتصاره على إضافة الغيث إلى الكوكب، دون أن يعتقد أنه هو الذي يدبره[٤]. ويؤيد ذلك رواية مسلم عن ابن عباس قال: مطر الناس على عهد النبي ﷺ، فقال: أصبح من الناس شاكر ومنهم كافر. قالوا: هذه رحمة الله، وقال بعضهم: لقد صدق نوء كذا وكذا. قال القرطبي: «قابل في هذا الحديث بين الشكر والكفر، فدل ظاهره على أن المراد بالكفر ها هنا كفران النعم، لا الكفر بالله تعالى»[٥]. ولذلك جاء في رواية أخرى لمسلم عن أبي هريرة: ما أنعمت على عبادي من نعمة إلا أصبح فريق منهم كافرين بها.

ولأجل هذا التردد قال بعض العلماء إن الكفر في الحديث يحتمل كلا المعنيين: الكفر الحقيقي، أو كفر النعمة[٦].

٢ ـ أ: حكم اعتقاد أن الكواكب علامات على المطر ومواقيت له:

لم ير جماهير العلماء في هذا الاعتقاد بأسا، ونصوصهم في ذلك كثيرة، منها:

قال المازري: «من اعتقد أن لا خالق إلا الله سبحانه، ولكن جعل في بعض الاتصالات من الكواكب دلالة على وقوع المطر من خلقه تعالى عادة جرت في

---

(١) المنهاج، ٢/ ٥٣. وانظر: فتح الباري، ١/ ٢١٩. الكواكب الدراري، ٥/ ١٩٥.

(٢) المفهم، ١/ ٢٥٩، باب نسبة الاختراع لغير الله حقيقة كفر، كتاب الإيمان.

(٣) عن: فتح الباري، ١/ ٢١٩. عمدة القاري، ٦/ ١٣٧.

(٤) المنهاج، ٢/ ٥٣. وانظر: فتح الباري، ١/ ٢١٩ ـ ٢٢٠.

(٥) المفهم، ١/ ٢٦١.

(٦) منهم ابن حجر في: فتح الباري، ١/ ٢١٩، والعيني في: عمدة القاري، ٦/ ١٣٧.

ذلك، فلا يكفر بهذا، إذا عبر عنه بعبارة لا يمنع الشرع منها. والظن بمن قال من العوام: هذا نوء الثريا ونوء الراعي، أنه إنما يريد هذا المعنى»[١].

وقال ابن العربي ـ في حديث النوء ـ : «إنما خرج هذا على قول العرب التي كانت تعتقد أن ذلك من تأثير الكواكب لجاهليتها. وأما من اعتقدها وقتا ومحلا وعلامة ينشئه الله فيها ويدبره عليها فليس من الذي نهى عنه رسول الله ﷺ في معنى»[٢].

وقال أبو عبيد: إنما غلظ النبي ﷺ في أمر الأنواء لأن العرب كانت تنسب المطر إليها. فأما من جعل المطر من فعل الله تعالى، وأراد بقوله مطرنا بنوء كذا، أي في وقت كذا، وهو هذا النوء الفلاني، فإن ذلك جائز، أي أن الله قد أجرى العادة أن يأتي المطر في هذه الأوقات[٣].

ونصوص العلماء كثيرة في هذا المعنى، ومتظافرة عليه[٤].

ومنعت قلة من العلماء هذا الاعتقاد، ولو على الوجه المذكور. قالوا: إذا اعتقد أن النوء هو الذي ينزل المطر كفر كفرا حقيقيا. أما إذا اعتقد أن المنزل هو الله تعالى، والنوء علامة أو وقت له، فهذا يحرم، وهو من كفر النعم ومن الشرك الأصغر، لأنه نسب نعمة الله إلى غيره، ونسب ما هو من فعل الخالق الذي لا يقدر عليه غيره إلى خلق مسخر لا قدرة له على شيء[٥].

لفظة النوء واستعمالها في الإخبار عن المطر:

وينبني على الاختلاف السابق اختلاف آخر في حكم قولنا: مطرنا بالنوء، مع اعتقاد أن ذلك مجرد علامة أو وقت للمطر.

---

(١) المعلم، ١/ ٢٠٠.

(٢) أحكام القرآن، ٣/ ١٣٠. النحل ١٦.

(٣) نقله الطيب آبادي في: عون المعبود شرح سنن أبي داود، ١٠/ ٤٠٢، باب في النجوم، كتاب الكهانة والتطير. وكذلك ابن الأثير في: النهاية في غريب الحديث، ٤/ ١٩٠، مادة نوء.

(٤) انظر: القول في علم النجوم، ص ١٦٦ ـ ١٦٧، ١٧٤. مدارك التنزيل، للنسفي، ١/ ٢٧٠. المنهاج، للنووي، ٢/ ٥٣. الكواكب الدراري، ٥/ ١٩٥، كتاب الآذان. السراج الوهاج، شرح صحيح مسلم، ٨/ ٣٨٤. عمدة القاري، ٦/ ١٣٧، باب يستقبل الإمام الناس إذا سلم.

(٥) راجع: فتح المجيد، ص ٣١١، ٣١٣ إلى ٣١٥.

ومذاهب الفقهاء في هذا اللفظ اثنان:

الأول: الكراهة. قال النووي: «اختلفوا في كراهته. والأظهر كراهته، لكنها كراهة تنزيه لا إثم فيها. وسبب الكراهة أنها كلمة مترددة بين الكفر وغيره فيساء الظن بصاحبها، ولأنها شعار الجاهلية ومن سلك مسلكهم»[(١)].

وقال الدهلوي: «من قال مطرنا بنوء كذا، وأراد أن الله سقى المطر بفضله في هذا الوقت بحكم جري العادة فذلك جائز، ولكن يكره لاشتباه المعاني»[(٢)].

الثاني: التحريم، قال القرطبي: هذا القائل مخطئ من وجهين:

«أحدهما: أنه خالف الشرع؛ فإنه قد حذر من ذلك الإطلاق.

وثانيهما: أنه قد تشبه بأهل الكفر في قولهم، وذلك لا يجوز؛ لأنا قد أمرنا بمخالفتهم، فقال: «خالفوا المشركين»، و«خالفوا اليهود»، ونهينا عن التشبه بهم، وذلك يقتضي الأمر بمخالفتهم في الأفعال والأقوال. ولأن الله تعالى قد منعنا من التشبه بهم في النطق، بقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَقُولُواْ رَٰعِنَا﴾ لما كان اليهود يقولون تلك الكلمة للنبي ﷺ يقصدون ترعينه، منعنا الله من إطلاقها وقولها للنبي ﷺ وإن قصدنا بها الخير، سدا للذريعة، ومنعا من التشبه بهم»[(٣)].

ولذلك قال الباجي: «هذا اللفظ لا يجوز إطلاقه بوجه، وإن لم يعتقد قائله ما ذكرناه لورود الشرع بالمنع منه، ولما فيه من إيهام السامع ما تقدم ذكره»[(٤)]. أي من الشرك.

---

(١) المنهاج، ٢/ ٥٣. ونقل هذا الكلام وأقره كل من: الكرماني في: الكواكب الدراري، ٥/ ١٩٥. والشيخ آبادي في: عون المعبود، ١٠/ ٤٠٢. وصديق خان القنوجي في: السراج الوهاج، ٨/ ٣٨٤ ـ ٣٨٥.

(٢) المسوى شرح الموطأ، ٢/ ٤٢٣. والدهلوي هو ولي الله أحمد بن عبد الرحيم العمري. ولد بدهلي بالهند، وبها توفي سنة ١١٧٦هـ. عالم مجدد، من آثاره: حجة الله البالغة. الإرشاد إلى مهمات علم الإسناد. عقد الجيد في أحكام الاجتهاد والتقليد. معجم المؤلفين، ١٣/ ١٦٩.

(٣) المفهم، ١/ ٢٥٩. وحديث «خالفوا المشركين» رواه الشيخان عن ابن عمر. وحديث « خالفوا اليهود» رواه أبو داود عن شداد بن أوس الصحابي. والآية ١٠٤ من سورة البقرة.

(٤) المنتقى شرح الموطأ، ١/ ٣٣٥. أبو الوليد بن خلف الأندلسي، رحل إلى المشرق، وعاد بعلم كثير، له كتب كثيرة في التفسير والحديث والفقه. توفي سنة ٤٧٤هـ. عن معجم المؤلفين، ٤/ ٢٦١.

وهذا رأي بعض فقهاء الحنابلة أيضا[١].

وبعض العلماء جوز أن يقال: مطرنا في نوء كذا، ولا يقال بنوء كذا[٢]. وقال أحمد القرطبي: «لو قال غير هذا اللفظ الممنوع يريد به الإخبار عما أجرى الله به سنته جاز، كما قال عليه الصلاة والسلام: «إذا نشأت بحرية ثم تشاءمت فتلك عين غديقة»[٣].

وهذا أوان التعرف على فقه مالك في هذه القضية، وهو الذي روى هذا الحديث في الموطأ. ويبدو لي أن هذا الفقه ـ في هذه المسألة ـ أقرب إلى الصواب.

فقه الإمام مالك في الموضوع:

عقد الإمام مالك في موطئه بابا للاستمطار بالنجوم، بدأه بحديث النوء برواية زيد بن خالد الجهني رضي الله عنه، ثم ثنى بحديث النبي ﷺ، كان يقول: إذا نشأت بحرية ثم تشاءمت فتلك عين غديقة. وختم الباب بخبر عن أبي هريرة الذي كان يقول إذا أصبح وقد مطر الناس: مطرنا بنوء الفتح، ثم يتلو هذه الآية: ﴿مَّا يَفْتَحِ ٱللَّهُ لِلنَّاسِ مِن رَّحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا﴾[٤].

قال الباجي: معنى الحديث: «إذا نشأت سحابة ثم تشاءمت، يقول إذا نشأت السحابة من ناحية البحر، ثم استدارت فصارت ناحية الشام فذلك سحاب يكون منه المطر الغزير والغدق الغزير... وأما قوله فتلك عين غديقة، العين مطر أيام لا يقلع»[٥].

---

(١) راجع: فتح المجيد، ص ٣١١، ٣١٤.

(٢) عمدة القاري، ٦/ ١٣٧.

(٣) المفهم، ١/ ٢٥٩ ـ ٢٦٠.

(٤) الموطأ، أبواب الصلاة، باب الاستمطار بالنجوم، ١/ ١٥٣. وهذا الحديث هو أحد بلاغات مالك الأربعة بالموطأ. رواه الطبراني في المعجم الأوسط متصلا، قال الهيثمي: وهو من طريق الواقدي، وفيه كلام، وقد وثقه غير واحد، وبقية رجاله لا بأس بهم، وقد وثقوا. مجمع الزوائد، ٢/ ٢١٧. وأخرجه أيضا الخطيب في: القول في علم النجوم، ص ١٥٧، عن عائشة. وذكر المحقق أن الحديث أخرجه كذلك ابن أبي الدنيا في: «المطر والرعد...»، وأبو الشيخ في: العظمة، رقم ٧٢٢. (ص ١٥٧، بالهامش).

(٥) المنتقى، ١/ ٣٣٥.

وقد اعتبر بعض فقهاء المالكية أن هذا ونظائره من مالك دليل على أن موطأه كتاب فقه وأصول معا، قالوا: «ذلك أنه يذكر فيه الأحاديث المتعارضة التي تحتاج إلى التأويل، فيصرف كل حديث منها لما يليق به، كما صرف هذا الحديث لمنع الاستمطار بالنجوم في حق من ينسب التأثير للأنواء، وصرف حديث: إذا نشأت بحرية ثم تشاءمت فتلك عين غديقة، بجواز الاستدلال بالعادة التي أجراها الله سبحانه»[١].

وقال الباجي: «إنما أدخل مالك رحمه الله هذا الحديث بإثر حديث زيد بن خالد الجهني ليبين ما يجوز للقائل أن يقول لما جرت به العادة. مثلما جرت به العادة في كثير من البلاد بأن يمطروا بالريح الغربية، وفي بلاد بالريح الشرقية، فيستبشر منتظر المطر إذا رأى الريح التي جرت عادة ذلك البلد أن يمطروا بها، مع اعتقاده أن الريح لا تأثير لها في ذلك... فبان بذلك فضل مالك وعلمه بالأصول والفروع»[٢].

كلام الشافعي في «الأم»:

وللشافعي مقالة توافق ما تقدم عن شيخه مالك، قال: «من قال مطرنا بنوء كذا وكذا على ما كان بعض أهل الشرك يعنون من إضافة المطر إلى أنه أمطره نوء كذا فذلك كفر كما قال رسول الله ﷺ، لأن النوء وقت والوقت مخلوق لا يملك لنفسه ولا لغيره شيئا ولا يمطر ولا يصنع شيئا. فأما من قال مطرنا بنوء كذا على معنى مطرنا بوقت كذا فإن ذلك كقوله مطرنا في شهر كذا، ولا يكون هذا كفرا، وغيره من الكلام أحب إلي منه»[٣]. يعني حسما للمادة، وعلى ذلك يحمل الإطلاق في حديث النوء.

أدلة أخرى من الحديث والأثر:

فعن ابن عمر قال: نهى رسول الله ﷺ عن بيع الثمار حتى تذهب العاهة. قال

---

(١) إرشاد اللبيب إلى مقاصد حديث الحبيب، وهي حاشية لابن غازي على صحيح البخاري، ص ٢٦٦. وانظر: المعلم، ١/ ٢٠٠.

(٢) المنتقى، ١/ ٣٣٥.

(٣) الأم، ١/ ٢٥٢. كراهية الاستمطار بالأنواء في كتاب الاستسقاء.

الراوي: فقلت: يا أبا عبد الرحمن، ما ذهاب العاهة؟ قال: طلوع الثريا[١].

وقد قال عمر ـ في صلاة الاستسقاء عام الرمادة ـ للعباس بن عبد المطلب: يا عم رسول الله، كم بقي علينا من نوء الثريا؟ فقال له العباس: يا أمير المؤمنين إن أهل العلم بها يزعمون أنها تعترض بالأفق بعد وقوعها سبعا. فكان كما قال حين مضت الأيام السبعة. وعلق على ذلك الشافعي قائلا: إنما أراد عمر بن الخطاب رضي الله عنه بقوله: كم بقي من وقت الثريا، ليعرفهم بأن الله عز وجل قدر الأمطار في أوقات فيما جربوا، كما علموا أنه قدر الحر والبرد بما جربوا في أوقات[٢].

وهذا التفصيل عن الإمامين مالك والشافعي، وما اعتمداه من الأخبار والآثار يعيننا على أن نستنبط حكم اعتقاد آخر في هذا الموضوع:

٢ ـ ب: حكم من اعتقد أن للكواكب ـ أو الرياح ـ أثرا بجعل الله تعالى:

والفرق بين هذا الاعتقاد وبين الاعتقاد السابق أن الأول يجوز أن يكون لبعض خلق الله تعالى أثر في إنزال المطر، بينما الثاني يقتصر على القول إن النوء ـ ونحوه من ريح أو سحاب ـ مجرد علامة ودلالة على المطر، لا أثر له فيه ألبتة.

فهذا الاعتقاد الثالث يرشدك إلى أن تقسيم الباجي الآتي غير منحصر، قال: «ما يدعى للكوكب من التأثير في ذلك على قسمين: أحدهما أن يكون الكوكب فاعلا للمطر، والثاني أن يكون دليلا عليه. وإذا حملنا لفظ الحديث على الوجهين لاحتماله لهما اقتضى ظاهره تكفير من قال بأحدهما، فإن الله تعالى هو المنفرد

---

(١) أخرج هذا الحديث جماعة، منهم: الخطيب البغدادي، في القول في علم النجوم، ص ١٤٢. وأحمد في المسند عن عائشة، كما في الجامع الصغير، ٢/ ٦٨٥. والطبراني في المعجم الكبير، والبيهقي في السنن الكبرى. كما في المقاصد الحسنة، للسخاوي، ص ٤٠.

وذكر محقق كتاب الخطيب ـ ص ١٤٢ ـ آخرين رووا الحديث، ومنهم الشافعي في الأم، وعبد بن حميد، والطحاوي في شرح معاني الآثار، وأبو الشيخ في العظمة.

وفي رواية إذا طلع النجم صباحا رفعت العاهة عن كل بلدة. وهي عند أبي داود والطبراني في الصغير. انظر: المقاصد الحسنة، ص ٤٠. وزاد الهيثمي طريقا للبزار في مسنده، انظر مجمع الزوائد، ٤/ ١٠٣.

ولأبي هريرة أيضا: إذا طلعت الثريا أمن الزرع من العاهة. رواه الطبراني في المعجم الصغير، وضعفه السيوطي في الجامع الصغير، ١/ ١١٤.

وأبو عبد الرحمان هو ابن عمر، والراوي عنه: عثمان بن عبد الله بن سراقة.

(٢) الأم، ١/ ٢٥٢. وانظر: عمدة القاري، ٦/ ١٣٧.

بالخلق والإنشاء»[١]. فههنا قسم ثالث وهو أن يكون للكواكب ـ أو الظواهر الجوية ـ أثر في إنشاء المطر وإنزاله، لا على سبيل الاختراع أو الاستقلال، بل على سبيل الأداة للقدر الإلهي المحيط بكل شيء. قال العيني في فوائد حديث النوء: «فيه أن الله تعالى خلق لكل شيء سببا يضاف إليه الحكم، وفي الحقيقة الفاعل هو الله تعالى القادر على كل شيء»[٢].

وقد حكى ابن العربي قول بعض الناس: إن الاختلاف في الرياح التي تأتي بالمطر يجيء من قبل البحر، فإذا جرت الريح ذيلها على البحر ألقحت السحاب منه، وإذا جرت ذيلها على البيداء جاء سحابا عقيما... ورد ذلك ابن العربي، لكن لا من جهة الاعتقاد، بل لافتقار القائل إلى دليل. ومما قال: «لا نمنع ذلك في قدرة الله، فإن ربنا قادر على أن ينشئ الماء في السحاب إنشاء، وهو قادر على أن يسيب له ماء البحر الملح...»[٣].

ولهذا قال ابن حزم: من قال إن النجوم مخلوقة غير عاقلة، لكن الله عز وجل خلقها وجعلها دلائل على الكوائن، فهذا ليس كافرا ولا مبتدعا، لأن قائل هذا إنما يحيل على التجارب، فما كان من تلك التجارب ظاهرا إلى الحس كالمد والجزر الحادثين عند طلوع القمر واستوائه وأفوله وامتلائه ونقصانه، وكتأثير القمر في نمو بعض النبات، وفي أحوال بعض الحيوانات، وكتأثير الشمس في عطش الحر وتصعيد الرطوبات... وسائر ما يوجد حسا فهو حق لا يدفعه ذو حس سليم، فكل ذلك خلق الله عز وجل. فهو خلق القوى وما يتولد منها وما يوجد بها، كما قال تعالى: ﴿فَأَحْيَيْنَا بِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا﴾، ﴿فَأَخْرَجْنَا بِهِۦ مِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ﴾، ﴿فَأَنۢبَتْنَا بِهِۦ جَنَّٰتٍ وَحَبَّ ٱلْحَصِيدِ﴾[٤].

ولعله قد وضح لك الآن أن هذه المسألة هي قضية السببية بعينها.

---

(١) المنتقى، ١/ ٣٣٤.

(٢) عمدة القاري، ٦/ ١٣٨. بين العلم الحديث كيف ينشأ المطر، وأنه ليس لذلك علاقة بالكواكب، لكن هذا لا يهمنا في هذا المبحث، لأن المقصود هو استخراج حكم من يعتقد أن للنجوم أثرا بجعل الله تعالى.. هكذا بصفة عامة.

(٣) أحكام القرآن، ٣/ ١٢٩. النحل ١٦.

(٤) الفصل، ٥/ ١٤٨ ـ ١٤٩.

وعلى هذا الاعتقاد الثالث تكون الحكمة من النهي عن نسبة المطر إلى الكواكب تنبيه الناس إلى عدم التعلق الشديد بالأسباب الدنيوية الظاهرة، ونسيان خالقها ومدبرها، فإن حجاب الحس قوي جدا بالنسبة لأكثر الخلق. لكن ينبغي عدم استعمال لفظ المطر بالنوء، التزاما بظاهر الحديث. وإذا صح الاعتقاد في التوحيد، واستعملت ألفاظ أخرى، وذكر الله سبحانه عند نزول المطر الذي هو فضل منه وحمد على ذلك... لم يكن ـ بعد ذلك ـ على المؤمن حرج في دراسة الظواهر الجوية والبحث عن أسبابها وعللها، بل حتى توقع بعض آثارها[١].

توقعات الأرصاد الجوية:

ولذلك فإن هذا التوقع جائز لا حرج فيه، فمادام يقوم على منهاج من العلم واضح فلا بأس به، وإنما منع الإسلام الكهانة لأنها دخول في عالم الغيب بغير دليل ولا سبيل صحيح. فليس يوجد أي إشكال في الجهود العلمية التي تبغي تحسين مقدرة الإنسان على توقع مستقبل الظواهر الجوية. ولا ينبغي للعالم المسلم أن يشعر بأنه يتطفل على علم الغيب، أو يحاول التعرف على علم استأثر الله تعالى به. وليتذكر القاعدة الذهبية: الغيب ما لا دليل عليه. وليتذكر أيضا أن الغيب الذي لا سبيل إليه هو علمه على وجه اليقين، أما على وجه الظن والتغليب فأمر ممكن[٢].

وكل توقع ينبني على دليل ويسير على هدى من العلم.. لا حرج فيه، ولذلك يقول التفتازاني: «العلم بالغيب أمر تفرد به الله تعالى، لا سبيل إليه للعباد، إلا بإعلام منه تعالى، وإلهام بطريق المعجزة أو الكرامة، أو إرشاد إلى استدلال بالأمارات فيما يمكن ذلك فيه. ولهذا ذكر في الفتاوى أن قول القائل عند رؤية هالة القمر: يكون المطر، مدعيا علم الغيب لا بعلامة كفر»[٣].

بل أقول إن هذا العلم من فروض الكفاية على الأمة. وهو يعتبر اليوم أحد

---

(١) ولذلك صحح علماؤنا من قديم توقع الكسوف. راجع كلام ابن رشد في: المقدمات الممهدات، ٣/ ٤١٧.

(٢) وهذا أيضا قول كثير من العلماء المعاصرين، ومنهم الشيخ القرضاوي في: العقل والعلم في القرآن الكريم، ص ١٤١. وقد بحثت هذه الناحية بتفصيل وإفاضة في كتابي الآخر: الغيب والمستقبل.

(٣) شرح العقائد النسفية، ص ١٠٨.

المجالات العلمية الاستراتيجية، ولذلك تعتبر بعض قضايا هذا العلم من أسرار الدول الكبرى، والمنافسة فيه قائمة على أشدها بين الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة. وهذا ما يفسر رفض الدول الغربية بيع الحواسيب الكبيرة ـ المستعملة في مجال التوقع الجوي ـ لغيرها من دول الجنوب. واليوم إذا أراد بلد مثل المغرب معلومة ما في هذا المجال، فعليه أن يقدم طلبا رسميا يرسل إلى باريس، ويعالج هناك في المختبرات المختصة، ثم يتلقى جوابا محددا.

ويؤكد صحة هذا الحكم، أعني أن علم الأرصاد والتوقع من فروض الكفاية على الأمة، كثرة فوائده وأهميتها. فالتوقع اليوم مطلوب في مجالات كثيرة، حيث يعين على تجنب مشاكل وكوارث، ويساهم في رفع المردود وتخطيط الأعمال... ومن هذه المجالات:

ـ الفلاحة.

ـ الصناعة الكهربائية: إذ من المهم معرفة قدر الاستهلاك المتوقع للكهرباء في فصل الشتاء، فذلك يتغير بحسب شدة الفصل أو اعتداله.

ـ النقل الطرقي والنهري.

ـ التلوث.

ـ حالة الطقس بالمرتفعات الجبلية التي تكسوها الثلوج، فانهيارات الثلوج تكون أحيانا خطرة، ويمكن أن تدفن قرية بأكملها.

ـ يحتاج إلى هذا التوقع أيضا: العاملون بالبحار، وربابنة السفن، فهو يعينهم على اختيار الطريق الأمثل، وتجنب المناطق التي طقسها رديء. وهذا التوقع ينفع كذلك سفن الصيد، خصوصا بالسواحل؛ وكذا المحطات البحرية التي تستخرج النفط من أعماق البحر.

ـ ويعتمد الطيران الجوي بدوره على توقعات الأرصاد المختصة. ويكفي أن نعرف أن في بعض أنواع الغيوم يمكن لتيارات جوية عمودية أن تحطم أكثر الطائرات صلابة. ولهذا يتتبع الطيار في رحلته خريطة جوية تتغير باستمرار، بحسب المعلومات التي ترسلها إليه المحطات الأرضية، فيغير تبعا لذلك مسار الرحلة.

ـ وتسمح بعض التوقعات أحيانا بإنقاذ آلاف السكان ـ أو عشرات الآلاف ـ من الرياح والأعاصير المدمرة.

وعلى العموم يوجد إقبال متزايد على معرفة توقعات الأرصاد الجوية، ومن مختلف الطبقات[١].

أحكام معاصرة جديدة للتنجيم:

سبق أن رأينا كيف استفاد المنجمون من العصر، وما حققه من تقدم علمي وتقني، لكي يطوروا مهنتهم، حتى جعلوا منها صناعة قائمة بنفسها. ولعله يسهل الآن أن نستنبط حكم كثير من المسائل الجديدة في الموضوع في ضوء البحث الفقهي السابق، فمن ذلك:

١ ـ في الفقه الإسلامي، وفي الدولة الإسلامية التي تراعي أحكام الشرع، لا يعترف بمهنة المنجم، ولا يجوز قيام جمعيات أو اتحادات أو معاهد للمنجمين.

٢ ـ لايجوز أيضا بيع أو كراء مكتب لمن يجعله مكانا لعمل المنجم، وشركات التنجيم بأنواعها جميعا باطلة.

٣ ـ كما يحرم أيضا على وسائل الإعلام الإشهار بالمنجمين ونشر إعلاناتهم، والمال الذي تحصله هذه الوسائل بهذا الطريق ـ كالصحافة مثلا ـ مال حرام.

٤ ـ أيضا يحرم على أصحاب المكتبات بيع كتب الأبراج والتنبؤات التنجيمية، وذلك لتضمنها ما يخالف عقيدة الغيب الإسلامية، وعددا من الأكاذيب والأخطاء.

٥ ـ ولا يجوز لأحد ـ تحت أي عذر من الأعذار ـ اللجوء إلى المنجم واستشارته حول شأن من شؤون المستقبل، وإلا دخل تحت الوعيد النبوي للذي يأتي الكاهن أو العراف.

٦ ـ أما حكم قراءة الطالع الفلكي بالصحف، فالذي يبدو لي أن من يقرأه مصدقا ما فيه من الإخبار عن المستقبل يرتكب إثما عظيما، ومثل هذا يخاف على عقيدته أو إيمانه. وأما من يقرأه وهو غير مصدق له، بل لمجرد الفضول وحب الاطلاع، فهذا لا حرج فيه، لكن إن كثر صار مكروها، لأن من التقوى

---

(١) اعتمدت في بيان فوائد التوقع الجوي تلك على: La Météorologie, p 111 à 118: وانظر: (مقال التوقع الرقمي بمجلة مستقبلات) Article : Prévision numérique, p 45 à 49, in : Futuribles.

اجتناب الشبهات، ولأن من «حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه»، وهذه الأبراج لا خير فيها ولا صدق.

خـــاتمـــة:

قد تبين من خلال هذه الدراسة أن التنجيم استطاع أن يحافظ على وجوده واستمراره منذ أن ظهر في ماض غابر إلى يومنا هذا. وهذا الفن ـ كما قال فيبر ـ هو في طريقه الآن لكي يصبح « علما » مستقلا ضمن العلوم الإنسانية القائمة (انظر: Antoine Faivre: l'ésotérisme, p99)

وقد رأينا كيف أن العلم والتقنية وتطور المعارف في القرون الأخيرة... كل ذلك لم يستطع القضاء على هذا الفن الفاسد، الذي هو التنجيم. والدرس الذي نستفيده من هذا الفشل هو أن العلم اليوم في حاجة إلى التحالف مع الدين، إذا أراد أن ينجح في معركته ضد الخرافة والوهم ...بجميع أشكالهما. إن الإنسان ـ عكس ما يعتقد غلاة الوضعيين وأنصار النزعة العلموية ـ لا يعيش بالتقنية فقط، ولا يكفي لملء فراغه الروحي والنفسي أن تشحن عقله بالرياضيات والفيزياء وسائر العلوم البحتة...الإنسان روح أيضا، وله حاجات نفسية ثابتة، أهمها الإيمان بعالم آخر غير عالمه الخاص المباشر...ولذلك تجد أن الإنسان المعاصر يشعر بأنه وحيد وضعيف، وأنه مجرد ذرة تائهة في هذا الكون الهائل الفسيح، كماقال باسكال في «أفكاره». ومن هنا دخل التنجيم، فهو يقول للفرد: أنت الأساس في هذا العالم... والكواكب والنجوم تراقبك وترسم لك طريق حياتك...وهنا كذلك تكمن أهمية الدين، فهو أيضا يخاطب البشرية من هذه الجهة...الإسلام ـ مثلا ـ يعتبر أن الإنسان هو مركز الكون: ﴿خَلَقَ لَكُم مَّا فِي ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا﴾، وهو المستخلف على الأرض: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾، ويعتبر أيضا أن الإنسان ـ من حيث هو إنسان ـ مخلوق مكرم: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِيٓ ءَادَمَ وَحَمَلْنَٰهُمْ فِي ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ ، وَفَضَّلْنَٰهُمْ عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا﴾...، وأن الله سبحانه رحمة به لم يتركه سدى، فأرسل إليه من ينير له الطريق: ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَٰلَمِينَ﴾...إلى آخر عناصر البناء العقدي المحكم الذي نجده في الدين

لك نتيجة هامة أخرى توصل إليها هذا البحث، وهي تخص مجال نظرية

المعرفة وفلسفة العلوم. . .وخلاصتها أن الإسلام حين أبطل التنجيم وحرمه، فليس لأن توقع المستقبل أمر لا يجوز، وهذا الفن يسعى إلى استكشاف المستقبل. . .بل لأن التنجيم فاسد الأسس، ويدعي إدراك المستقبلات بطريق لا يصح. فالإسلام لا يقف ضد الاستشراف السليم الذي يقوم على أسس واضحة يشهد لها العقل أو العلم. . .وإنما يقف ضد التخرص وادعاء معرفة الغيوب دون الاستناد إلى أدلة وبراهين كافية.

وقيمة هذا التوجيه الإسلامي كبيرة جدا، فالإسلام ـ وهو يقطع الطريق على فنون التنبؤ الباطلة، والتنجيم أبرزها ـ يفتح في الوقت نفسه المجال واسعا أمام العلوم الحقيقية للتوقع واستشراف المستقبل. ولذلك تجد أن العلماء حرموا التنجيم من جهة، وأباحوا علم الأرصاد الجوية والتوقع الجوي من جهة أخرى.

وهذا موقف ابستيمولوجي عظيم لا يمكن أن نحيط بكل أبعاده ومراميه في هذه الخاتمة. وقد فصلت البحث فيه في كتابي عن: «الغيب والمستقبل»، فليراجع هناك.

أحمد الله تعالى أن وفقني لإنهاء هذا العمل، وأصلي وأسلم على النبي الكريم وعلى آله وصحبه أجمعين. ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.